14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 31 يناير 2009 م - العدد (14365) السنة الحادية و الأربعون

ويحدِّثونك عن (القضية الجنوبية) (1 ـ 2)

لا يمكن فصل النزوع الى إثارة ما تسمى (القضية الجنوبية)عن النزعات التي سعت في مراحل مضت إلى تأزيم المجال السياسي للدولة والمجتمع المدني ودفعه باتجاه مخاطر وإحتمالات غير محسوبة . ومن نافل القول إنّ ثمَّة سوابق لمثل هذه النزعات، بيد أنّ ما يميز تلك السوابق أنّها ارتبطت بمحطات حاسمة في مسار تطور العملية الديمقراطية التي تشهدها بلادنا . وقد تجسدت هذه السوابق في إصرار بعض القوى السياسية على إنتاج وإعادة إنتاج خطاب سياسي وإعلامي تدميري يبدأ بإثارة المكايدات والمزايدات وتوزيع الاتهامات يميناً وشمالاً، وينتهي بافتعال الأزمات بعد أن يصبح النزوع الى تسويد صورة كل ما هو قائم ، سبيلاً إلى إطلاق حمى المجابهات والتلويح بالمشاريع الانقلابية على الديمقراطية بما هي صنو للوحدة التي ناضل من أجلها شعبنا وحركته الوطنية المعاصرة قبل وبعد قيام الثورة اليمنية (26 سبتمبر و14 أكتوبر) ، ثم جاء تحقيقها في الثاني والعشرين مايو 1990م تتويجاً لمسيرة كفاحية طويلة كان لمدينة عدن الباسلة شرف الريادة في رفع بيارقها العظيمة ، حيث انطلق منها وعلى أيدي أبنائها الميامين شعار « نحو يمن حر ديمقراطي موحد » في خضم الكفاح الوطني ضد النظام الإمامي الاستبدادي والحكم الاستعماري الأنجلو سلاطيني ، كما ارتفع في سمائها وعلى أيدي الرئيس المناضل علي عبدالله صالح الابن البار للثورة اليمنية ــ إلى جانب كوكبة من المناضلين الوطنيين الغيارى ـ علم الوحدة الخالد .. علم الجمهورية اليمنية الموحدة ، إيذاناً بإستعادة الوجه الشرعي للوطن الواحد .

أحمد الحبيشي

مما له دلالة هامة أنّ النزوع إلى تأزيم الحياة السياسية حدث قبل وبعد انتخابات 1993م من خلال خطاب سياسي وإعلامي دفع بالبلاد نحو أزمة سياسية حادة أفرزت حرب صيف 1994م ومشروع الانفصال الذي كان انقلاباً على الوحدة في شكله، لكنه كان انقلاباً على الديمقراطية ونتائجها بعد انتخابات 1993م في مضمونه الحقيقي. ولئن كان الحزب الاشتراكي اليمني هو الذي تحمَّل ودفع ثمناً باهظاً جراء دفع الحياة السياسية إلى أزمات حادة قبل وبعد انتخابات 1993م، فقد كان الحزب ضحية لحسابات وتحالفات ومراهنات سياسية خاطئة بسبب العجز عن قراءة الواقع، والاستغراق في الأوهام التي لم تمكّنه من فهم وتحليل واستيعاب المتغيرات التي تحدث في الوطن و العالم .

لقد اكتشف قادة الحزب في غمرة سقوط مشروعهم الانفصالي الذي ولد ميتاً منذ اليوم الأول لإعلانه، أنّ الذين لعبوا دوراً بارزاً في تشجيع الحزب على تأزيم الحياة السياسية من داخله وخارجه ، كانوا في مقدمة الذين خذلوهم ، ثم تخلوا عن أخطائهم بعد أن أدخلوهم في أزمات حادة قادت الى حرب مدمرة وانتهت بالسقوط في الكارثة . وهو ما يتكرر اليوم من خلال الطابع البراغماتي والانتهازي للحراك السياسي لأحزاب (اللقاء المشترك) وخطابها الاعلامي التحريضي .

يبدو الطابع البراغماتي والانتهازي للخطاب السياسي والإعلامي المعارض واضحاً من خلال مفرداته وآلياته التي تجسد حقيقة سقوط هذه الأحزاب بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية في مستنقع الانتهازية السياسية من خلال اللجوء إلى الشارع، والسعي لتأزيم الوضع السياسي، والانفتاح على كل الخيارات وتوظيفها لإضعاف السلطة وإسقاطها، الأمر الذي أسفر عن دعوات مشبوهة تستهدف إحياء مشاريع سياسية استعمارية مثل مشروع الجنوب العربي، وتلفيق هويات مناطقية على جنوب الوطن بدلاً عن هويته اليمنية، وإذكاء نعرات مناطقية وعرقية تنطوي على مخاطر تهدد وحدة النسيج الوطني والاجتماعي للشعب اليمني ، وتنذر بحروب داخلية مدمرة.

احتلت ما تُسمى(القضية الجنوبية) موقعا بارزا في المشهد السياسي الراهن في البلاد بسبب نزوع بعض القوى المحركة للمجتمع السياسي نحو تصعيد حالة التجاذبات والتناقضات والاستقطابات التي تعكس تنوع واختلاف الأهداف والبرامج والمشاريع والخيارات والمرجعيات الداخلية والخارجية في ظل نظام سياسي يقوم على أسس دستورية تضمن الديمقراطية التعددية والحريات المدنية والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ومباشرة ، يختار فيها المواطنون على قدم المساواة حكامهم وممثليهم في هيئات السلطة التنفيذية والتشريعية والمحلية.

قد يبدو طرح هذه القضية طبيعيا ـــ بعد تبنيها علنيا في بيان الدورة الأخيرة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ومن بعده أحزاب (اللقاء المشترك) ـــ عند النظر إليها كمظهر لتنوع المصالح والإرادات التي تتبارى في سياق التحولات الديمقراطية الجارية منذ توحيد الوطن اليمني في الثاني والعشرين من مايو بالوسائل السلمية والديمقراطية ، والتي بلغت ذروتها في إقرار دستور دولة الوحدة واتفاق إعلان الجمهورية اليمنية من خلال السلطتين التشريعيتين المنتخبتين في شطري اليمن قبل الوحدة، وصولا إلى الاستفتاء على الدستور من قبل الشعب . لكن ما يثير القلق بروز ظواهر خطيرة في هذا المشهد لجهة الميول التي تنزع إلى دفع المجال السياسي للدولة والمجتمع المدني نحو إثارة قضايا معينة بهدف البحث عن حلول لها خرج الأطر الدستورية والقواعد الديمقراطية ، الأمر الذي من شأنه توليد أزمات عاصفة ومخاطرغير محسوبة العواقب.

من نافل القول إنّ ثمَّة سوابق لمثل هذه النزعات التي سعت في مراحل مضت إلى تأزيم المجال السياسي للدولة والمجتمع المدني ، بيد أنّ ما يميز تلك السوابق أنّها ارتبطت بمحطات حاسمة في مسار تطور العملية الديمقراطية التي تشهدها بلادنا.

الخطاب السياسي والإعلامي المعارض قبل انتخابات 2003م اتجه لاقتحام مجالات خطيرة من خلال التنظير لإمكانية وضرورة اضطلاع أحزاب المعارضة وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي بمهمة الإعداد لمشروع "الثورة الشعبية البيضاء" على الأوضاع القائمة والعودة إلى "الجماهير" والزعم بأنّ شروط تفجير مثل هذه الثورة قد نضجت على نحو ما جاء في بعض صحف (اللقاء المشترك) قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2003م ، ثم تكرر هذا الطرح مرة أخرى قبل وبعدالانتخابات الرئاسية والمحلية لعام 2006م .!!

حيث تجسدت هذه النزعات في إصرار بعض القوى السياسية على إنتاج وإعادة إنتاج خطاب سياسي وإعلامي تدميري يبدأ بإثارة المكايدات والمزايدات وتوزيع الاتهامات يميناً وشمالاً، وينتهي بافتعال الأزمات بعد أن يصبح النزوع الى تسويد كل ما هو قائم ، سبيلاً إلى المراهنة على المواجهات في الشارع ، والتلويح بالمشاريع الانقلابية على الديمقراطية بما هي صنو للوحدة التي ناضل من أجلها شعبنا وحركته الوطنية المعاصرة قبل وبعد قيام الثورة اليمنية (26 سبتمبر و14 أكتوبر) ، ثم جاء تحقيقها في الثاني والعشرين مايو 1990م تتويجاً لمسيرة كفاحية طويلة كان لمدينة عدن الباسلة شرف الريادة في رفع بيارقها العظيمة . وقد انطلق منها وعلى أيدي أبنائها الميامين شعار « نحو يمن حر ديمقراطي موحد » في خضم الكفاح الوطني ضد النظام الإمامي الاستبدادي والحكم الاستعماري الأنجلو سلاطيني ، كما ارتفع في سمائها علم الوحدة الخالد .. علم الجمهورية اليمنية الموحدة ، إيذاناً بإستعادة الوجه الشرعي للوطن الواحد .

الذين لعبوا دوراً بارزاً في تشجيع الحزب الاشتراكي اليمني على تأزيم الحياة السياسية من داخله وخارجه ، كانوا في مقدمة الذين خذلوهم ، ثم تخلوا عن أخطائهم بعد أن أدخلوا الحزب في أزمات حادة قادت إلى حرب مدمرة وانتهت بالسقوط في الكارثة . وهو ما يتكرر اليوم من خلال الطابع البراغماتي والانتهازي للحراك السياسي لأحزاب (اللقاء المشترك) وخطابها الإعلامي التحريضي

مما له دلالة هامة أنّ النزوع إلى تأزيم الحياة السياسية حدث قبل وبعد انتخابات 1993م من خلال خطاب سياسي وإعلامي أوقع البلاد بأسرها في أزمة حادة أفرزت حرب صيف 1994م ومشروع الانفصال الذي كان انقلاباً على الوحدة في شكله، لكنه كان انقلاباً على الديمقراطية ونتائجها بعد انتخابات 1993م في مضمونه الحقيقي.

وبعد انتخابات 1997م التي حقق فيها المؤتمر الشعبي العام فوزا ساحقاً بأغلبية مريحة أهلته لتطبيق برنامجه الانتخابي عبر حكومة منفردة ، نشأ تحول جديد في المشهد السياسي ، تمثل بخروج حزب التجمع اليمني للإصلاح من السلطة بعد أن أنهى ائتلافه مع المؤتمر الشعبي العام وانتقل إلى ساحة المعارضة ، ثم تحالف بعد ذلك مع الحزب الاشتراكي اليمني وحلفائه من خلال « اللقاء المشترك » ، حيث قامت الأحزاب المنضوية في هذا التكتل المعارض باعادة إنتاج ذات الخطاب السياسي والإعلامي الذي استخدمه الحزب الاشتراكي اليمني وحلفاؤه.

والحال أنّ الخطاب الإعلامي والسياسي لأحزاب اللقاء المشترك تميز طوال الفترة السابقة للانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2003م بتشويه صورة الواقع السياسي وتصعيد المكايدات الحزبية ، وممارسة مختلف أشكال الابتزاز، في ظروف كانت البلاد تخوض خلالها مواجهة ضارية مع الإرهاب الذي استهدف زعزعة الأمن والاستقرار والإضرار بالاقتصاد الوطني وفي مختلف المجالات وتشويه سمعة البلاد وعَلاقاتها الخارجية.

ومن المفارقات المدهشة أنّ الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب « اللقاء المشترك « قبل انتخابات 2003م كان يتجه نحو تأزيم الوضع السياسي بالتزامن مع عودة آلاف النازحين المدنيين والعسكريين الذين غادروا البلاد مع عائلاتهم بعد حرب صيف 1994م ، وكانت تلك العودة الجماعية ثمرة لانفتاح الرئيس علي عبدالله صالح على معارضيه في الداخل والخارج . والمثير للدهشة أنّ أحزاب المعارضة لم تتمكن من فهم وقراءة المغزى العميق لانفتاح الرئيس علي عبدالله صالح على معارضيه في الداخل والخارج، ولم تستوعب بشكل خلاق توجهاته ومبادراته الرامية إلى تجديد الحياة السياسية وتطوير النظام الانتخابي وتعميق الممارسة الديمقراطية قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2003م.. وبوسع الذين تابعوا المنحى الخطير والمتطرف للخطاب السياسي والإعلامي المعارض ، أن يلاحظوا ميولاً مدمرة للخطاب السياسي والإعلامي المعارض بموازاة ظاهرة العودة الجماعية للنازحين إلى وطنهم قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2003م ، حيث عادت قيادات أحزاب «اللقاء المشترك» الى حرفة زرع الألغام في طريق المشاريع التي تبحث عن « قواسم مشتركة » وحلول واقعية للمشاكل والمصاعب التي تواجه البلاد.

والأخطر من كل ذلك ، فقد لوحظ أنّ الخطاب السياسي والإعلامي المعارض قبل انتخابات 2003م اتجه لاقتحام مجالات خطيرة من خلال التنظير لإمكانية وضرورة اضطلاع أحزاب المعارضة وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي بمهمة الإعداد لمشروع « الثورة الشعبية البيضاء » على الأوضاع القائمة والعودة إلى «الجماهير» والزعم بأنّ شروط تفجير مثل هذه الثورة قد نضجت على نحو ما جاء في صحيفة « الثوري » و بعض صحف (اللقاء المشترك) قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2003م ، ثم تكرر هذا الطرح مرة أخرى قبل وبعدالانتخابات الرئاسية والمحلية لعام 2006م .!!

وبالنظر إلى مخاطر وتحديات الحالة السياسية الراهنة لجهة ارتباطها بما تسمى (القضية الجنوبية) ، يتوجب تحليل مضمون الاتجاهات المدمرة للخطاب السياسي والإعلامي المعارض قبل وبعد المحطات الانتخابية التي جرت في البلاد وشاركت فيها كل الأحزاب بدون استثناء، خلال السنوات السابقة وبالذات انتخابات 1993م، وانتخابات 2003م والانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة في عام 2006م.

وبوسع المحلل الموضوعي لاتجاهات الخطاب السياسي والإعلامي المعارض في جميع تلك المحطات الانتخابية أن يتعرف على « قواسم مشتركة » تجمع القوى السياسية التي تنزع إلى تأزيم المناخ السياسي في البلاد ، سواء من حيث إطارها الزمني بما ينطوي عليه من عدم قبول لنتائج العملية الديمقراطية بعد كل محطة انتخابية في الأعوام 1993 و 2003 و2006 ، أم من حيث إطارها السياسي الذي يشير إلى اغترابها عن الواقع، ونزوعها الى القفز عليه ، وعجزها عن إعادة قراءته بعد كل فشل يصيبها في المباريات الانتخابية، وإصرارها على اجترار واستعادة قوالب التفكير الجامدة التي تعجز عن صياغة مهام قابلة للتحقيق في مشهد سياسي يتميز بالمراهنة على إمكانية تشغيل مفاعيل الشوارع لتدويل بعض القضايا الداخلية باتجاه الانقلاب على الوحدة والديمقراطية ، وهو ما سنتطرق اليه في الجزء الثاني من هذا المقال في الاسبوع القادم بإذن الله .

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

لا يمكن للديموقراطية أن تنمو بإرادة خارجية

د.محمد جابر الأنصاري

مع اقتراب انتهاء ولاية جورج بوش الإبن ساد لدى بعض الدوائر الإعلامية العربية وفي بعض الفضائيات الانطباع بأن زمن الدعوة للديموقراطية سينتهي بقرب رحيل الرئيس الذي أقام سياسته - خطابيا - على الدعوة إليها وعلى الأخص بعد احتلال العراق في ايار (مايو) 2003 حيث أخذ يكرر، هو وأفراد إدارته، هذه الدعوة، بينما العراق يشهد أسوأ أنواع العنف في تاريخه منذ ذلك الحين!

وإذا كان لتجارب التاريخ الحديث من معنى، فإن أحد أسلاف بوش، وهو الرئيس الأميركي الثامن والعشرون، وودرو ويلسون، صاحب الدعوة الى الديموقراطية وتقرير المصير، دعا الى ذلك في نهاية الحرب العالمية الأولى (1918)، وسافر إلى أوروبا لإرساء قواعد السلام الجديد من خلال إنشاء عصبة الأمم والعمل على ضم الولايات المتحدة، التي سادتها نزعة «انعزالية» حينئذ، إليها!

وقد طرح ويلسون مبادئه الأربعة عشر الشهيرة لنشر الديموقراطية وإرساء حق تقرير المصير لجميع شعوب العالم. وكان هذا الرئيس الأميركي قد «فلسف» إعلانه الحرب على ألمانيا بأنها من أجل جعل العالم مكانا «آمنا للديموقراطية»!

ومرت عقود وعقود. البلدان المستعدة، ذاتياً، للديموقراطية سارت في طريقها، أما غير المهيأة لها فسارت في طريق آخر! فالديموقراطية، ببساطة، كالنبتة التي تحتاج إلى تربة مناسبة لنموها، فإن وجدتها نمت وازدهرت وإن لم تجدها ذبلت وانهارت.

الديموقراطية تتطلب مجتمعاً متعلماً بوعي سياسي ناضج، وطبقة متوسطة قادرة على الخروج من بوتقة التكوينات التقليدية المضادة للديموقراطية كالطائفة والقبيلة والملة... الخ، ومجتمعاً مدنياً وصل إلى درجة من التمكن السياسي ما يجعله يستطيع الوصول إلى البرلمان بكتلة وطنية مستقلة أو أكثر، فلا ديموقراطية بلا ديموقراطيين، هذا بالإضافة إلى الحاجة الى قائد تاريخي يؤمن بالديموقراطية ويرعاها، ويستخدم سلطته لدعمها وتطويرها.

وتمثل البحرين، بين البلاد العربية، نموذجاً لمثل هذه الديموقراطية الذاتية. فقد بدأ المشروع الإصلاحي الديموقراطي فيها، والذي بادر إليه ملكها حمد بن عيسى آل خليفة، بعد مشاورات مع مختلف ألوان الطيف السياسي واستفتاء شعبي عام أقر «ميثاق» الإصلاح، قبل أحداث سبتمبر (أيلول) 2001، وألحاح إدارة بوش الابن على ضرورة تبني الديموقراطية، خاصة في دول العالم الإسلامي، من دون النظر في مدى استعدادها لذلك.

ولكن لو لم يمتلك مجتمع البحرين أصلاً، المقومات الذاتية لنشوء الديموقراطية بما في ذلك مبادرة القائد، لما أمكنت مقاربتها. ويبقى أن مسار الديموقراطية، على المدى البعيد، طويل ومتعرج، والتجربة خير برهان.

وأيا كان فهذه الشروط والمتطلبات الأربعة مجتمعة ضرورية لنمو أي ديموقراطية في العالم: -1 الوعي السياسي، -2 الطبقة المتوسطة، -3 المجتمع المدني، -4 القائد التاريخي الديموقراطي. أما في المجتمعات الأخرى، غير المهيأة ذاتياً للديموقراطية، فبالإمكان إعلان دستور «ديموقراطي»، والحديث المستمر عن الديموقراطية من دون انقطاع، لكن القوى المجتمعية الفاعلة تبقى غير معنية بالديموقراطية وتهمها اعتبارات أخرى في حياتها، ولا يهمها إن تم تطبيق الديموقراطية أو تأجيلها إلى ما لا نهاية، بل إنها تلمح إلى إنها لا تريد الديموقراطية وغير مستعجلة عليها! ثم إن الديموقراطية تنمو نمواً متدرجا وترسخ أعرافها وتقاليدها شيئاً فشيئاً كما يتضح من التجارب الديموقراطية التي مر بها العالم.

الديموقراطية في بريطانيا مثلاً، لها من العمر ثمانية قرون. وقد مرت بمراحل تاريخية بدا في حينه وكأنها تتعثر، وأن القوى التقليدية المحافظة لها اليد العليا.

ويمثل العنف المجتمعي خطراً كبيراً على النمو الديموقراطي، وقد لجأت فرنسا الى الثورة الدموية في البداية ضد «النظام القديم» وبقيت على هذه الحال من الاضطراب والتقلب لحوالي نصف قرن تقريبا، ثم اكتشفت قواها المجتمعية الفاعلة أن التطور السياسي يتطلب استقراراً وهدوءاً من أجل النمو الديموقراطي. وهكذا حدث التحول في فرنسا نحو الديموقراطية المتنامية.

ومن الأهمية بمكان تحقيق العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي في ظل الديموقراطية، من أجل أن تبقى وتنمو. ويمكن اعتبار غياب ذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى الإطاحة بالنظام الدستوري الديموقراطي في مصر وسواها من البلاد العربية، وتكون رأياً عاماً شعبياً مضاداً لذلك النظام. وقد حدث ذلك قبل تولي الجيش مقاليد الحكم عام 1952. ومن المقارنة بين كتابين مفصليين لطه حسين، قبل ثورة الجيش بسنوات، تتضح خيبة أمل كبير الليبراليين المصريين من ذلك النظام الذي تحمس له. ففي كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» (939) دعا طه حسين إلى نظام تربوي مستمد من القيم الليبرالية الأوروبية. لكنه عاد عام 1945 في كتابه «المعذبون في الأرض» الذي صادرته في حينه الحكومة المصرية القائمة إلى التنديد بالنظام الاجتماعي والإقطاعي الجائر الذي أدى إلى حرمان غالبية المصريين من أهم متطلبات الحياة. وهكذا أحاط المد الاجتماعي الريفي الكاسح بالبؤر الليبرالية في المدن ممهداً الطريق لثورة الجيش، بخلاف ما كانت تتمناه القوى الديموقراطية المصرية التي أمكن حصارها وعزلها. وتنطبق هذه التجربة عموماً على بقية البلدان العربية ذات الثقل في ذلك الوقت. كما لا يمكن استبعاد نكبة فلسطين عام 1948 من الدفع بهذا الاتجاه، حيث كرت سبحة الانقلابات في سورية منذ 1949.

وثمة اعتبار آخر للديموقراطية، وهو أن كل اللاعبين في ساحتها عليهم القبول بأصول اللعبة. وإذا شاركت فيها قوى ذات أجندة معاكسة، كالحزب النازي في ألمانيا مثلا، فإنها تستطيع الوصول بغالبية كاسحة إلى البرلمان، لإقامة نظامها الديكتاتوري. وذلك ما يتخوف منه الليبراليون العرب، إذا دخلت الساحة قوى متطرفة يميناً أو شمالاً.

هكذا فالنمو الديموقراطي عملية دقيقة في غاية الحساسية ولا بد من مراعاة تلك الاعتبارات كافة من أجل الحفاظ عليه. والأهم مدى الاستعداد الذاتي، والنضج المجتمعي الكافي واللازم لذلك.

كاتب من البحرين